

تأثير الاستثمار الأجنبي على التضامن العمالي لتحقيق الفعالية التنظيمية والحفاظ على المؤسسة الصناعية في ظل القيم الاجتماعية

The Influence of Foreign Investment on Labor Solidarity in Achieving Organizational Effectiveness and Preserving the Industrial Company in Light of Social Values

مخلوفي عائشة

جامعة البويرة (الجزائر)

a.makhloufi@univ-bouira.dz

ملخص:	معلومات المقال
تهدف هذه الدراسة لإبراز تأثير الاستثمار الأجنبي على التضامن العمالي لمواجهة مخاطره باعتباره يحمل قيم تختلف عن قيم المجتمع الجزائري، أساسها الفردانية وتحقيق مصالح البلد الأصلي على حساب البلد المستضيف باستغلال موارده المادية والبشرية، لهذا يعتبر التماسك و التضامن بين العمال أساس لمواجهة هذه المخاطر والحفاظ على المؤسسة، فبالرغم من وعي عمال المؤسسة الوطنية لصناعة المنظفات ومواد الصيانة E.N.A.D في ظل عقد الاستثمار المبرم مع مؤسسة هنكل الألمانية بهذا التهديد إلا أنه عجز عن توجيه سلوك عمالي نحو سلوك تظامني، مما زاد من تفاقم مشاكل المؤسسة وانهارها وفقدان مكانتها في الاقتصاد الوطني.	تاريخ الإرسال: 2021/12/19 تاريخ القبول: 2024/05/05
	الكلمات المفتاحية: ✓ الاستثمار الأجنبي ✓ التضامن العمالي ✓ القيم الاجتماعية
Abstract :	Article info
This study aims to highlight the influence of foreign investment on labor solidarity in confronting its threats, considering that it introduces values differing from those of Algerian society, primarily individualism and prioritizing the interests of the investing country over the host country by exploiting its material and human resources. Consequently, cohesion and solidarity among workers are fundamental to facing these threats and preserving the company. Despite the awareness of the workers at E.N.A.D (National Company of Detergents and Cleaning Products) of the threat posed by the investment agreement with the German company Henkel, they failed to direct labor behavior towards solidarity. This led to the aggravation of the company's problems, its collapse, and the loss of its position in the national economy.	Received :19/12/2021 Accepted :05/05/2024
	Keywords: ✓ Foreign investment ✓ Labor solidarity ✓ Industrial values

❖ **مقدمة:** ساهمت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم في ظل تطور النظام الرأسمالي الذي تتحكم في سيرورته الدول الصناعية في إحداث تغييرات جذرية على مستوى بنية المجتمع، وهذا بسبب انتقالها من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي، في ظل تبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية بمختلف أنواعها، لاسيما الشراكة و الخصخصة، والنية الحقيقية للدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، والذي أدى إلى ارتفاع مستوى الفقر والبطالة خاصة في الجزائر وتحول مختلف المناطق الريفية إلى مناطق حضرية أو شبه حضرية، في إطار إعادة التوازن الجغرافي للجزائر مع مختلف المخططات التنموية الرباعية والخماسية، والتي أدت إلى تغييرات عديدة في العلاقات الاجتماعية باعتبار أن العلاقات الاجتماعية المبنية على التضامن والثقة المتبادلة بين أعضاء التنظيم تعتبر رأس مال مهم في فعالية التنظيم لاسيما أن هذه الأخيرة تواجه المنافسة الشرسة في ظل الاقتصاد الرأسمالي، وبالتالي تؤثر على مختلف الأفعال الاجتماعية خاصة على مستوى المصنع باعتباره مجتمع في حد ذاته. فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى إلغاء الحدود الجغرافية بين الدول مما أدت إلى تغيير القيم و المعايير الاجتماعية بشكل عام والقيم والمعايير الصناعية بشكل خاص، الأمر الذي أدى إلى تحطيم الروابط الاجتماعية المبنية على التضامن الاجتماعي والثقة المتبادلة بين أعضاء التنظيم. وبذلك يرى عدون (2003) أن تقاوم مشاكل العمال وارتفاع نسبة البطالة خاصة بعد التسعينيات، وخصوصة المؤسسات، وإفلاس بعضها الآخر وحل أكثر من 88 مؤسسة سنة 1994 جعل العمال يعجزون على الدفاع عن مكتسباتهم، باعتبار أن العامل والمؤسسة كلاهما في موقع الخطر.

وبما أن الجزائر اعتبرت الاستثمار الأجنبي من المحاور الأساسية للتنمية لاسيما الشراكة سواء بالنسبة للمؤسسات العمومية أو الخاصة، فقامت باستصدار عدة قوانين ومراسيم تشريعية من أجل ترقية الاستثمارات، وعلى إثر ذلك قامت الجزائر بإمضاء عدة عقود شراكة خارج قطاع المحروقات، ولعل أهمها هو العقد المبرم بين المؤسسة الوطنية لصناعة المنظفات ومواد الصيانة E.N.A.D و هنكل الألمانية في بعض فروع المؤسسة والتي أقرها المجلس الوطني لمساهمات الدولة CNPE بتاريخ 11 ديسمبر 1999، بإنشاء شركة ذات أخطار مشتركة، من أجل إنتاج وتسويق وتوزيع مواد التنظيف في الجزائر، أو التصدير نحو الأسواق

الخارجية، بحيث تدير هذه الشركة ذات الأخطار المشتركة عن طريق الشراكة بين E.N.A.D وهنكل.

فمع بداية العقد كانت الشركة تجارية 100 % للمجمع E.N.A.D. تسمى S.D.A (Société de détergents d'Algérie) أي مؤسسة منظفات الجزائر، وبعد ذلك فقد اشترى هنكل معظم أسهم هذه الشركة، وصلت إلى 60% مما يخوله من تسيير وأخذ القرارات. والتي تخصصت فيما بعد، سنة 2004 لتصبح تابعة لمؤسسة هنكل بعد بيع العلامة التجارية الأصلية للشركة وخلق علامة تجارية جديدة بالنسبة للمؤسسة الأم، وبالتالي على ضوء ما سبق جاءت إشكالية الدراسة: ما هو تأثير الاستثمار الأجنبي في ظل الاتفاقية التي كانت مبرمة بين المؤسسة الوطنية لصناعة المنظفات ومواد الصيانة E.N.A.D و هنكل الألمانية على التضامن العمالي في المؤسسة من أجل تحقيق الفعالية التنظيمية وبذلك الحفاظ على المؤسسة كمكسب للعمال و المجتمع على حد سواء؟

ومنه جاءت فرضية الدراسة القائلة ان الشراكة التي عقدتها المؤسسة الوطنية لصناعة المنظفات ومواد الصيانة E.N.A.D و هنكل الألمانية أدت إلى تضامن العمال للحفاظ على مكتسباتهم ومكتسبات المجتمع.

❖ **منهج الدراسة:** في ظل إشكالية تأثير الاستثمار الأجنبي خاصة مع التحولات الاقتصادية الذي فرضت نفسها كحتمية اقتصادية خاصة بعد بيع المؤسسة للعلامة التجارية الأصلية وخلق علامة تجارية جديدة بعد تراجع دور القطاع العمومي على القيم الصناعية خاصة في ظل ثقافة المتوارثة عن الاقتصاد الموجه وبذلك توجيه السلوك العمالي الى سلوك تضامني لرفع التحديات التي تواجهها المؤسسة الصناعية ورفع كفاءتها الإنتاجية، وللوصول إلى نتائج حسب الأهداف المسطرة وللإجابة على الفرضية المطروحة فقد سعت الدراسة لتطبيق المنهج الكيفي من خلال دراسة حالة مركب صور الغزلان التابع للمؤسسة الوطنية المؤسسة الوطنية لصناعة المنظفات ومواد الصيانة E.N.A.D ، بحيث استهدفت الدراسة عمال وعاملات الأقسام الدنيا المرتبطين خاصة بالعملية الإنتاجية، وذلك في إطار تحليل المحتوى باستخدام تقنية المقابلة الموجهة، بحيث قمنا بإجراء 30 مقابلة و التي امتدت من 2016/11/19 الى غاية 2016/12/21.

❖ **طريقة التحليل:** إن طريقة التحليل المعتمدة في الدراسة هي محاولة إيجاد محاور للموضوعات من أجل هيكلة خاصة ضمن مسار تطور الظاهرة عبر تاريخها وبالمراحل التي مرت بها المؤسسة، والتي تركز حسب Barbillon, le roy (2012) على سرد المبحوث للمواضيع الأساسية من خلال وصف الأوضاع والحوادث والظروف التي عاشتها و تعيشها المؤسسة والعمل وبالرجوع إلى واقع المؤسسة منذ نشأتها وتأثيرها وتأثرها بالظاهرة المدروسة.

❖ **الاستثمار الأجنبي:** يعتبر الاستثمار الأجنبي وفقا لولاس (1998) علاقة طويلة الأمد تعكس المصلحة الدائمة والسيطرة على كيان مقيم في أحد المشروعات المقيمة في أحد الاقتصادات غير اقتصاد المستثمر الأجنبي المباشر أو المشروع التابع للفرع الأجنبي، وبذلك فالاستثمار الأجنبي عموما هو استثمار يمارس فيه المستثمر نفوذه لإدارة المشروع المقيم في الاقتصاد الآخر، ويتم جمع الإحصاءات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي تشمل أسهم رأس المال العادية، الإيرادات التي يعاد الاستثمار فيها، القروض بين المؤسسات، الصفقات، عقود الإدارة، التعاقد...الخ.

و أشارت حسب الله محمد (2005) أن للاستثمار الأجنبي أهمية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية من خلال مضاعفة فائدتها في الأصول المالية والتقنية وكذلك الاستفادة من التكنولوجيا والخبرات التنظيمية والإدارية، باعتباره يضمن تحرك لرأس المال ليس فقط في شكل حصص مالية وإنما أيضا يسمح بنقل التكنولوجيا والمعرفة و مختلف المهارات، لذلك يعتبر يوسف (2006) الانفتاح على الاستثمار الأجنبي خاصة في الدول النامية أحد معالم الرئيسية للتغير، رغم أن الاستثمار وجد في الدول المتقدمة منذ أمد بعيد، غير أن هذه الظاهرة أخذت أبعادا جديدة في الربع الأخير من القرن العشرين وعلى وجه الخصوص في الدول النامية .

و في هذا الإطار بين يوسف (2006) أن الدول من جهة وجدت نفسها مضطرة تحت ضغط المنظمات الدولية المالية والنقدية إلى قبول البرامج التي صاغتها هذه المنظمات لإخراج الدول النامية من مشاكلها الاقتصادية بعد أن أخفقت في تنفيذ خططها التنموية وإنقاذها من

المديونية الخارجية التي وقعت فيها ، فأمام عجز الموارد الاقتصادية للدول النامية على حل المشاكل وتحقيق التنمية فقد طرح الاستثمار الأجنبي كبديل لهذه الموارد ومن جهة أخرى السعي من خلال تبني سياسة الاستثمار الأجنبي إلى الاندماج في شبكة الاقتصاد المعولم بحيث اعتبر الاستثمار جواز مرور لذلك.

ومن جهة أخرى فتبعاً ليوسف (2006) كانت الأبعاد التي رسمت لدور الاستثمار الأجنبي في الدول النامية هي المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا المتقدمة إلى هذه الدول، وخلق فرص عمل تسهم في معالجة ظاهرة البطالة التي استفحلت في هذه الدول. وبذلك فالدول في إطار سعيها لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بادرت إلى تقديم العديد من التنازلات والتسهيلات تضمنت الإعفاءات الضريبية، تبسيط الإجراءات الإدارية اللازمة لممارسة النشاطات على أرض الدول المستضيفة، وهذا من خلال سن عدة قوانين وتشريعات لتكريس ذلك.

■ **نتائج تبني سياسة الاستثمار الأجنبي:** هناك عدة نتائج سلبية ترتبت عن سياسة الاستثمار الأجنبي نذكر أهمها:

يرى يوسف (2006) أنّ في إطار السعي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية دخلت الدول النامية في منافسة بينها من خلال تقديم تنازلات متوالية لرأس المال الأجنبي الذي وجد نفسه أمام خيارات عديدة مكنته من اختيار أفضلها بالنسبة لصالحه .

كما وضعت سياسة جذب رأس المال الأجنبي المستثمر الوطني في موقف صعب، وأصبح يتحمل أعباء وتكاليف أكبر من التي يتحملها المستثمر الأجنبي، مما أدى إلى هروب رأس المال الوطني إلى بلد أجنبي لكي يحظى بامتيازات أفضل باعتباره - أجنبياً - من تلك التي يحظى بها في بلده باعتباره وطنياً.

و في هذا السياق خلص الموسوي (2005) أن الاستثمار الأجنبي يسعى إلى تحقيق وتكثيف رأس المال بدل من الاستثمار في المشاريع كثيفة العمالة من خلال الاستثمار في مجالات خدمية مثل الخدمات المالية والسياحية، وهذا ما يبرر اختياره للمشاريع التي تسعى إلى تحقيق الأرباح أكبر، وبذلك فإن الاستثمارات الأجنبية سواء كانت على شكل قروض أو

استثمارات أجنبية مباشرة تتميز بسرعة تحركاتها وراء تحقيق الأرباح من خلال التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة .

و أضاف يوسف (2006) بأنّ الاستثمار الأجنبي سعي للتحرر من كل القيود التي تلزمه باستخدام اليد العاملة الوطنية بحجة أنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا للتعامل مع التكنولوجيا المتقدمة التي يستخدمها في مشاريعه، وهذا ما يسمح له بتوظيف اليد العاملة الأجنبية بطرق وأساليب مكنته من تحقيق معدلات إنتاجية عالية وبأقل التكاليف .

❖ **الاستثمار الأجنبي في الجزائر:** إن تبني الجزائر لسياسة الاستثمار الأجنبي كان نتيجة لعدة أسباب ذكر بوفلجة (2014) ما يلي:

✓ **التحولات السياسية في الجزائر:** إن انتقال الجزائر من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي تكيفا مع التغيرات العالمية جعل الجزائر تعيد النظر وتكيف سياستها الاقتصادية والصناعية لتلبية المتطلبات السياسية الجديدة.

✓ **الأزمة الاقتصادية :** عرفت الجزائر أزمة اقتصادية مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي مع انخفاض أسعار البترول، ما أدى إلى تعقيد الأزمة الاجتماعية وازدياد العنف مما أدى إلى التخلي على الكثير من المؤسسات وخاصة المفلسة منها إلى صالح القطاع الخاص، أملا في الإنعاش الاقتصادي والحفاظ على مناصب العمل.

✓ **الصعوبات التي كانت تعاني منها المؤسسات العمومية:** إن عدم قدرة المؤسسة على تجديد الآلات واقتناء التكنولوجيا الجديدة، في ظل سوء التسيير، التسبب وعدم انضباط العمال، أدت إلى ضرورة البحث عن الحلول لهذه المشاكل. وبالتالي بين دادي عدون (2003) بأن تشجيع وتحفيز الاستثمارات في الجزائر مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية للقطاع العمومي والتي انطلقت مع نهاية الثمانينيات، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، من خلال قانون النقد والقرض 90-10 الصادر سنة 1990 الذي يعتبر أول خطوة جادة لفتح المجال الاقتصادي أمام القطاع الخاص وبذلك الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، بحيث كرس لأول مرة مبدأ حرية رؤوس الأموال وانتقالها إلى الخارج، وتضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات

والإعفاءات الضريبية . يليه قانون ترقية الاستثمار الصادر سنة 1993 وقانون تطوير الاستثمار سنة 2001 المعدل والمتمم سنة 2006، وكذا إبرام مجموعة من الاتفاقيات الدولية في ميدان الاستثمار وصولا إلى قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016. بحيث حرص المشرع من خلال هذه القوانين على توسيع النشاط الاستثماري وتبسيط إجراءاته، وتفعيل أسلوب الشراكة مع المستثمرين خاصة الأجانب من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

هذا ما أكدّه وزير الصناعة عندما أوضح أن قانون الاستثمار جاري العمل به هو قانون واحد يطبق على جميع المتعاملين الاقتصاديين ويكرس مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، مؤكداً بذلك عزم الجزائر على مواصلة الجهود لتوفير المناخ الملائم لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، كما أشار بأن نسبة الاستثمارات غير العربية قد بلغت 342 مليار دينار جزائري ممثلة في 367 مشروع أي بنسبة 40% من مجموع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، إلا أنه لم يتوصل إلى الهدف المنشود، إذ من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي يبلغ عددها 48 ملفا من سنة 1993 حتى سنة 2001 تم تجسيد 10% منه فقط (أورد في: الموسوي ضياء، 2005)

و خلاص الموسوي ضياء (2005) إلى أنّ فشل هذا القانون في تحقيق الأهداف المنشودة لسياسة تبني الاستثمار الأجنبي رغم التحفيزات التي قدمها إلا أنه لم يثبت فعاليته في رفع حجم الاستثمارات في الجزائر، فمشاريع الشراكة في ظل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجزائر لم تخلق إلا عدد ضئيلا من مناصب العمل، ويكاد دورها أن يكون هامشيا في حل أزمة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، حيث يبلغ عدد العاطلين 2049000 بنسبة 41,26% من مجموع قوى العمل، فأغلب المشاريع تأتي من الاتحاد الأوروبي بنسبة 47% والدول العربية بنسبة 31% من مجموع الاستثمارات خلال سنة 1997.

فبالاطلاع على تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لجانفي (2002) في الفترة الممتدة من سن 1993 إلى غاية نهاية 2001 نجد أن الاستثمار الأجنبي في

الجزائر كان ضعيفا ومحدودا مقارنة بالاستثمارات الوطنية، بحيث بلغت الاستثمارات عن ما يزيد عن 48231 مشروع استثماري منها 440 مشروع استثماري أجنبي .

كما بين (Sadi (2005 أنه يمكن اعتبار نتائج سياسة الاستثمار الأجنبي في إطار الخصوصية كانت محتشمة خلال سنوات 1995-2003 إلى حد كبير، فخلال عشر سنوات تقريبا لم تعرف الخصوصية تطورا كبيرا سواء على مستوى الخصوصية الكلية أو الجزئية، وبذلك جاءت هذه النتائج عكس ما كانت تصبوا إليه السلطات المعنية، وأنصار سياسة الخصوصية سواء المحليين أو الأجانب (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والشركاء الأجانب)، فنجد عدد المؤسسات التي مستها الخصوصية بطريقة جزئية لا تتعدى خمسة مؤسسات، رغم أن السلطات صبت كل جهودها من أجل إنجاح ذلك ، إلا أنه اتضح أن هذه العملية طويلة المدى وذات تعقيد كبير ومكلفة جدا، وبذلك فعلمية التحويل محدودة جدا .

ووفقا لتقارير التي توفرها الهيئات الدولية التي تعتمد على المشاريع المحققة فعلا ميدانيا فإن قيمة الاستثمارات في الجزائر لن تتجاوز 1,6 مليار دولار سنة 2006 و 1,785 مليار دولار سنة 2007، وفي 2012 عرفت الاستثمارات الفرنسية في الجزائر تنوعا أهمها مشروع تركيب وصناعة السيارات رونوا بقيمة 50 مليون دولار، وكذلك مشروع تونال للصناعة البتروكيماوية، شراكة مع قطر، وكذا انشاء مصنع للأدوية في منطقة سيدي عبد الله، اضافة إلى استثمارات مؤسسة لافارج التي أنشأت مصنعا للإسمنت بأم البواقي و التي عملت على تشغيل 20 ألف منصب عمل (أورد في: والي،2014). وبذلك فتبعوا للموسوي ضياء (2005) فإن الاستثمارات الأجنبية والمحلية تتأثر بمدى توفر المناخ الملائم للاستثمار، فعدم توفر المناخ يؤدي إلى التأثير السلبي على حجم الاستثمارات، بحيث يتطلب توفر المناخ على تواجد البنية التحتية ورفع الطلب في البلد المضيف .

و يضيف الموسوي ضياء (2005) بأن الاستثمارات الأجنبية تتصف بالتقلب بدرجة كبيرة سواء كانت في شكل قروض أو استثمارات مباشرة، إذ تتميز بسرعة تحركاتها وراء الربح والفائدة، فتنتقل نحوى أماكن توفر لها أعلى الأرباح، وتوفر التسهيلات

والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي لا يهتمه تنمية البلد المضيف وتطويره الاقتصادي .

فحسب البنك العالمي فإن الجزائر لم تعرف تحسنا في سياسة الاستثمار رغم التسهيلات المقدمة لإنشاء المؤسسات وحماية الملكية وحل الشركات وقوانين العمل، فجاءت الجزائر في المرتبة التاسعة عربيا في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وهذا بمؤشرات تدل على تغيير المحسوس في الإجراءات الإدارية المصاحبة لعملية الاستثمار والمرتبة 125 عالميا بعدما كانت في المرتبة 116 سنة 2005 (أورد في: صواليلي، 2007).

ما يمكن قوله أن الاستثمارات الأجنبية سواء في الجزائر أو في البلدان العربية حجمها ضئيل ومظاهرها كثيرة، وعادة ما تكون مجهزة بتقنية عالية جدا وحاجاتها إلى اليد العاملة قليلة ، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها مختلف البلدان العربية لا سيما الجزائر، إذ أن الاستثمارات الأجنبية لم تعوض عن النقص في الطلب الكلي الذي سببه برنامج التعديل الهيكلي والخصوصية و الذي استهدف جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد تسريح عدد كبير من العمال والانخفاض في قائمة الأجور.

❖ **القيم الاجتماعية في المؤسسة الصناعية:** وضح بومخلوف (2001) أن التنمية الصناعية في الجزائر لقد تركزت على دور الصناعة في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وبذلك فقد اعتبر التصنيع أداة لقيادة التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والازدهار الاجتماعي، ومن ثم ضرورة بناء اقتصادي موجه، وعلى هذه الرؤية تحددت أولويات التنمية الوطنية على النحو التالي:

- ✓ أولوية التنمية الصناعية على القطاعات الأخرى .
- ✓ أولوية الصناعات الثقيلة، دون إغفال الصناعات الخفيفة .
- ✓ أولوية الطلب الاجتماعي على الطلب الاقتصادي في ظل الملكية المجتمعية لوسائل الإنتاج.

وبذلك فإن الجزائر تبنت حسب (Sadi 2005) نموذج التنمية الاشتراكية باستخدام وسائل تكنولوجية عالية من التطور، من خلال الاعتماد على الصناعة الثقيلة وفقا لاستراتيجية الصناعة المصنعة، وقد مرت هذه العملية بعدة مراحل في إطار المخططات التنموية المختلفة الثلاثية والرابعة، والتي قامت على الاهتمام بالقطاع العمومي على حساب القطاع الخاص .

و ذكر بومخلوف (2001) أن الدولة هي التي تحدد الأهداف وتقوم بالإنجاز والتوجيه و المراقبة في آن واحد، مع تحديد المنهج المناسب لذلك كإجراء عملي لتحقيق الأهداف، وبذلك إتباع معايير تتعارض مع معايير الصناعة التي تستمد من البرنامج التنموي والوظائف المسندة للصناعة في إستراتيجية التنمية الجزائرية، وبهذه الطريقة تفقد الصناعة وظيفتها في تحقيق الأهداف المنتظرة من التصنيع والتنمية الصناعية المعلن عنها في السياسة التنموية، وهذا من خلال التناقض الذي يتجلى من جهة بالعمل بالمبدأ الاقتصادي وحساب التكلفة في اختيار مشاريع الصناعة، ومن جهة أخرى العمل بمبدأ اجتماعي في ميدان التوظيف وتوفير مناصب عمل وترجيح المطلب الاجتماعي على المطلب الاقتصادي في سياسة التشغيل والتوظيف (بومخلوف محمد، 2001، 73).

هذا، و كشف بوفلجة (2014) أن ذلك من خلال منح علاوات وتقاسم الأرباح حتى في ظل عدم تحقيق الأرباح، وتقديم امتيازات متعددة من مسكن وأكل وتعاونيات استهلاكية وجولات ترفيهية من طرف الخدمات الاجتماعية التابعة لمؤسسات الدولة في ظل الاقتصاد الريعي، وفي نفس الوقت كان يمنع طرد العمال مهما ارتكبوا من أخطاء، هذا ما أدى بالعامل للميل إلى التكاسل والتسيب والإهمال والبحث عن الربح السهل والتغيب عن العمل، دون تمكن المسؤولين من معاقبتهم بسبب تساهل الدولة وقوة النقابات التي كان لها دور مهم في تسير مؤسسات القطاع العمومي وهذا ما أدى الى إحداث أزمة للمؤسسة العمومية في إطار تزايد الديون الأجنبية وانخفاض عائدات البترول، وبذلك ظهرت أزمة الاقتصاد الوطني تتحكم فيه الشركات المتعددة الجنسيات .

وعلى هذا الأساس يعتبر الجيلاني (2015) أن المؤسسة الجزائرية قد عرفت عدة قوانين وتشريعات لتنظيمها وبذلك تنسيق جهود العاملين بها، فالإصلاحات التي تبنتها الجزائر إبتداء من الثمانينيات لم تكن من باب الصدفة، وإنما كانت لأسباب موضوعية ، فلقد تميز

التنظيم بصيغة إدارية بحتة تركز على أوامر وتقنين مكثف الصادر من الهيئات المركزية اتجاه وحدات الإنتاج، الأمر الذي حال دون تطبيق موضوعي لما جاء به نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات، لاسيما أخذ القرارات وحرية التسيير المحلي، بحيث المؤسسة مقيدة ولا تستطيع العمل في جو يسوده الحرية والمبادرة والابتكار، وهذا نتيجة للسياسة الاقتصادية المخططة والتي تفقد للتسيير العقلاني والوسائل المادية والبشرية، وفي بعض الأحيان تؤدي إلى نتائج عكسية للأهداف التي سطرته القيادة .

وبذلك فقد تعرضت المؤسسة الصناعية إلى عدة نقائص حسب ما ورد في بوفلجة (2014) التي ميزت ممارسات العمال والمسيرين وثقافتهم المهنية، والتي تظهر في تنفيذ مختلف المهام التسييرية، منها الإنسانية، التنظيمية والإجراءات البروقراطية التي أعاقت الكثير من جهود العاملين والمسؤولين على حد سواء وثبتت عزائمهم ، وهكذا تنتشر ظاهرة قلة الانضباط وعدم احترام القوانين واللوائح التنظيمية وغياب معايير الفعالية والصرامة.

لهذا بين كل من توهامي و قيرة (2004) بأن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر والمدعمة من طرف الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العلمي ساهمت في تدعيم ميكانزمات السلطة على حساب الدولة، والذي أثر على التوتر الاقتصادي والاجتماعية اللازمة التي تعيشها الجزائر، مما أرغم الطبقات والشرائح الاجتماعية على التموقع ضد إرادتهم بين توجهات السلطة ومصالح الدولة .

فالجزائر بإرغامها على الاندماج في الاقتصاد الدولي تجد نفسها دون الحسم في توجهاتها السياسية والاقتصادية والتي تتراوح بين الانفتاح الكامل في القضايا الاقتصادية من جهة والخطاب الاجتماعي الهادف إلى المحافظة على مكاسب العهد الاشتراكي من جهة أخرى.

هذا ما أدى إلى نمو القطاع العمومي بوتيرة متواضعة خلال سنوات 2012-2013-2014 بحيث بلغ نسبة 9,0% كمتوسط سنوي، فحسب التحقيق الصناعي الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات الذي تم على مستوى رؤساء المؤسسات في الثلاثي الرابع من سنة 2013، فقد كان تباطئ وتراجع للنشاط عمومي ليأخذ مكانه القطاع الخاص (أورد في: بنك الجزائر : 2013).

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الصناعات العمومية المبنية على الاستثمارات ضخمة تواصل تدهورها وفقا لما أشار إليه تقرير بنك الجزائر (2013) ، وتدعوا إلى استثمارات جديدة في مجال العصرية والتوسع لاسترجاع ورفع حصصها في السوق الداخلي والمساهمة في التوسيع الضروري لفرص العمل وإنتاج سلع تماشيا مع الطلب الاقتصادي والاجتماعي المتزايد باستمرار. وهذا بسبب ضعف التضامن بين العمال لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية في ظل التحولات المختلفة والانفتاح على اقتصاد السوق، من أجل رفع الكفاءة التنظيمية وتحقيق الفعالية الاقتصادية في ظل تشعب العمال بمبادئ التسيير الاشتراكي المبنية على التكاسل وعدم الانضباط واحترام القانون.

❖ **نتائج الدراسة:** خلال التحليل لتأثير الاستثمار الأجنبي على القيم الصناعية في المؤسسة الصناعية وبذلك تأثيرها على العلاقات الاجتماعية سواء بين العمال فيما بينهم أو بين العمال والإدارة والذي يسمح لهم برفع الإنتاج والحفاظ على المؤسسة كمكتسب للعمال والمجتمع باعتبار كل من العمال والمؤسسة في موقع الخطر، وبذلك رفع معنويات العمال من جهة وتحسين وضعيتهم الاقتصادية من جهة أخرى، فمن خلال تحليلنا لفرضية الدراسة ومعالجتها استطعنا التوصل إلى عدة نتائج والتي أردنا أن نقدمها في النقاط التالية:

■ **الانفتاح الاقتصادي للجزائر على اقتصاد السوق، وتبني سياسة الاستثمار الأجنبي لا سيما الشراكة التي كانت مبرمة بين المؤسسة محل الدراسة وشركة هنكل الألمانية لم تؤثر في مبادئ التسيير للقطاع العمومي والمبنية أساسا على الاهتمام بالجوانب الاجتماعية على حساب الجوانب الاقتصادية، وهذا من خلال الاهتمام بطريقة التي يمكن من خلالها تسديد أجور العمال دون الاهتمام بالبعد الاستراتيجي من خلال الاهتمام بكيفية تحقيق الفعالية التنظيمية من خلال تحقيق الكفاية الإنتاجية وبذلك تحقيق الأرباح من خلال الاهتمام وتطوير الموارد المتاحة وتحسين ظروف العمال المهنية والاقتصادية، وبذلك تحسين أجور العمال باعتبار أن عمال الوظيف العمومي قد تحسنت رواتبهم بالمقارنة مع عمال القطاع الاقتصادي عامة وعمال المؤسسة بشكل خاص في ظل تدني وانهايار مكانتها الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع بعدما كانت المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني بعد سوناطراك في ظل الاقتصاد الموجه، خاصة**

بعد تعطل مجمل الآلات الأمر الذي أدى إلى ضرورة تدشين العمل اليدوي، في ظل ظروف العمل السيئة وعجز المؤسسة على توفير أدنى شروط العمل وهذا ما أكدته معظم المبحوثين وما لمسناه أيضا من خلال الملاحظة المباشرة بزيارة مختلف ورشات العمل.

- سوء التسيير من خلال إعطاء الأولوية للتسيير للجانب الاجتماعي على الجانب الاقتصادي في ظل التسيير الاشتراكي للمؤسسات والذي بقيت تبعياته رغم الإصلاحات الاقتصادية، وبذلك عدم عقلنة التسيير أدى إلى تهديد المؤسسة بالإفلاس في ظل تزايد مديونيتها وضعف إنتاجها، وعدم القدرة على تسويق المنتج في ظل غياب الحماية اللازمة للقطاع العمومي أدى إلى تكديس المنتج وبذلك تفاقم مشاكل المؤسسة.
- تدهور مستوى الأجور، تباين الأفكار والمواقف، بسبب صراع الأجيال، سيادة العلاقات الاجتماعية محل العلاقات الرسمية، كل هذا أدى إلى سوء العلاقات الاجتماعية في المؤسسة.
- تدهور العلاقات الاجتماعية سواء بين العمال فيما بينهم أو بين العمال والإدارة خاصة في ظل انتشار المحسوبية والعلاقات الشخصية وغياب العدالة الاجتماعية وبعد النقابة عن القاعدة العمالية وارتباطها بالقيادات العليا لم يساهم في جمع وإشراك العمال لاسيما الطبقة القاعدية من أجل الحفاظ على المؤسسة كمكسب للعمال والمجتمع من خلال توحيد الفعل العمالي لمواجهة مختلف التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لاسيما مواجهة المنافسة ليس لهنكل فحسب وإنما مواجهة عدة منافسين في السوق خاصة مع تبني الجزائر سياسة الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الحرة .
- رغم أن أغلبية العمال واعون بحقيقة وهدف الاستثمار الأجنبي بحيث يروونه تهديدا للاقتصاد الوطني إلا أنهم يفضلون العمل في القطاع الأجنبي على القطاع العمومي أملا في تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، رغم أنهم يرفضون خوصصة المؤسسة وبذلك يفضلون بقاءها في ظل القطاع العمومي باعتبار أن القطاع العمومي يقدم حوافز لا يمكن للقطاع الخاص تقديمها هذا من جهة ومن جهة أخرى السهولة التي يتعامل بها القطاع العمومي جعلت العمال يرفضون خوصصتها رغم تدهور

وضعيته ومكانها في الاقتصاد الوطني وسوء العلاقات الاجتماعية وسوء التسيير مثلما عبر عنه الكثير من المبحوثين.

■ إن عدم الثقة بين العمال والإدارة في المؤسسة كان نتيجة للقوانين المفروضة من طرف الدولة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي عامة وسياسة الاستثمار الأجنبي خاصة، والذي فرض على المؤسسة بيع العلامة التجارية الأصلية في ظل غياب سياسة الإشهار للعلامة الجديدة من جهة وتخلي الدولة عن دعمها في إطار سياسة اقتصاد السوق ومحاولة تصفية القطاع العمومي من جهة أخرى مما أدى إلى عجز المؤسسة على الحفاظ على مكانتها الاقتصادية والاجتماعية وبذلك تدهور مكانتها في السوق الوطنية والدولية وبالتالي فإن التطورات الاجتماعية والاقتصادية في ظل اشتداد المنافسة أمام عجز المؤسسة على تحقيق أهداف التنمية بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية في ظل العلاقات الاجتماعية المبنية على العلاقات الشخصية ، وعلى مبدأ الأنانية واللائقة، مما جعل التضامن الاجتماعي بين العمال هو تضامن شكلي لا يرقى إلى مستوى التضامن الفعلي المبني على روح الانسجام وروح الجماعة وعلى الاتصال الفعال، فرغم أن هناك اتصال دائم بين العمال داخل وخارج المؤسسة بحكم الروابط الاجتماعية التقليدية التي تربط بين العمال، إلا أن ذلك لم يسمح بتنمية روح الجماعة والمصير المشترك. فالفعل الاجتماعي في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية وغياب التأطير النقابي في ظل بعد النقابة عن القاعدة العمالية وارتباطها بالسلطة السياسية، يتميز بالاستسلام وبالتالي لا يرقى إلى مستوى الفعل العمالي القادر على التعبير عن مختلف الأوضاع وبذلك حماية حقوق و ممتلكات العمال والمجتمع على حد سواء.

❖ **خاتمة:** في ختام هذا المقال يمكن أن نؤكد على أن الاستثمار الأجنبي كخيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني لم يحقق الأهداف المرجوة منه، لذلك فإن تجربة الاستثمار الأجنبي في ظل الاتفاقية المبرمة بين المؤسسة الوطنية لصناعة المنظفات اناد وهنكل الألمانية ساهمت في تأزم وضعية المؤسسة ميدان الدراسة، رغم أنها لم تكن معنية بشكل مباشر بهذا الخيار لكن تغيير العلامة التجارية وشروط الاتفاقية المجحفة التي عملت على منع الاشهار

للعلامة التجارية المستحدثة للمؤسسة الوطنية لم تسعى لتحفيز السلوك العمالي إلى سلوك تضامني لرفع الانتاج وتحقيق الفعالية التنظيمية، رغم وعي العمال بمخاطر الاستثمار وأهدافه الأساسية، وبالتالي عملت على تشتيت العمال وانتشار مبدأ عدم الثقة في بناء العلاقات الاجتماعية في جميع اتجاهاتها، مما أدى إلى عجزهم للحفاظ على المؤسسة باعتبارها مكسبا للعمال والمجتمع على حد سواء، الأمر الذي أدى إلى انهيارها وفقدان مكانتها في المجتمع. في الأخير يمكن القول بأن السلوك العمالي تتحكم فيه عدة عوامل اجتماعية، سياسية واقتصادية، خاصة في ظل التحولات الراهنة في ظل الانفتاح الاقتصادي الجزائري، مما جعل العبء كبير على كاهل المؤسسة لأنها هي الأولى المعنية بهذا التحول، وبالتالي فإن تسييرها بالشكل الحالي في ظل عدم عقلانيته يجعلها غير قادرة لمواجهة التحولات وبالتالي فعلى المؤسسة أن تراجع طرق تسييرها وتهتم بعمالها لاسيما الاهتمام الاقتصادي في ظل غلاء المعيشة وارتفاع مستوى الفقر وبالتالي هل فعلا يمكن للمؤسسة أن تغيّر طرق تسييرها في ظل تشعب مسؤوليتها وعمالها بمبادئ القطاع العمومي؟

❖ قائمة المراجع:

1. الجيلاني، حسان (2015). الجماعات في التنظيم، دراسات نفسية اجتماعية الجماعات في المنظمة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. الموسوي، ضياء مجيد (2005). العولمة واقتصاد السوق الحرة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. الياس، يوسف (2002). أزمة قانون العمل المعاصر، بين نهج تدخل الدولة ومذهب اقتصاد السوق. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
4. التقرير السنوي لبنك الجزائر (2013). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
5. بومخلوف، محمد (2001). التوظيف الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر التجربة والأفاق. الجزائر: شركة دار الأمة.
6. بوقلجة، غياث (2014). التغيير التنظيمي وثقافة العمل. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
7. توهامي، ابراهيم و اسماعيل، قيرة و عبد الحميد، نليمي (2015). العولمة والاقتصاد غير الرسمي. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
8. حسب الله محمد، أميرة (2005/2004). محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. القاهرة: الدار الجامعية.
9. دادي، عدون و ناصر، متناوي ومحمد (2003) الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة. الجزائر: دار المحمدية العامة.
10. صواليلي، حفيف، (27 نوفمبر 2007). " الجزائر تتجهز إلى المرتبة 125 في توفير شروط الاستثمار. جريدة الخبر
11. والي، نادية. (2014). النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية. أطروحة دكتوراه، تخصص قانون، جامعة تيزي وزو.
12. ولاس، ديفيد (1998). التنمية الصناعية المستدامة. ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

13. BARBILLON, E. , LE ROY , J. (2012). Petit manuel méthodologique de l'entretien de recherche, De la problématique à l'analyse Pratique. Paris :Enrik Editions .

14. SADI, N-E.(2005). La Privatisation des entreprises publiques en Algérie. Ben- Aknoun: office des publications universitaire.